الأنباء
الثلاثاء 12 اكتوبر 2011

بري يعتبر الحديث عن الخروقات السورية "همروجة" غير مبررة لتداخل الحدود

لبنان: الإضراب العمالي العام في مهب التجاذبات الحكومية

اصبح موضوع الاضراب العمالي العام الذي كان مقررا اليوم موضوعا خلافيا جديدا في أروقة الحكومة، فبعد ان اكدت مصادر عمالية لبنانية لـ«الأنباء» التوافق بين الحكومة والاتحاد العمالي على تأجيل الإضراب، بغية الافساح في المجال لمعالجة الأمور المعيشية في اجواء اكثر هدوءاً، علم ان فريق العماد عون اصر على المطالب الاساسية للاتحاد العمالي داعما رئاسة الاتحاد بوجه مساعي رئيس الحكومة ما ادى الى فرط الاتفاق لتعليق الاضراب او تأجيله.

وكانت لقاءات عديدة تمت امس بين رئيس الجمهورية ميشال سليمان وهيئة الاتحاد العمالي ثم لقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والهيئات الاقتصادية، واخيرا لقاء هذه الهيئات مع رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي عهد اليه باقناع الاتحاد العمالي بالزيادات الوسطية المطروحة، وهي 30٪ زيادة على الحد الأدنى، اضافة الى تعزيز بدلات المدارس والنقل والحوافز الاخرى.

ولوحظ ان رئيس الاتحاد العمالي غسان غصن أصر حتى ساعة متقدمة من المساء على الاستمرار في الاضراب اليوم، لكن المصادر قالت ردا على سؤال: دعكم منه، سيظل يتحدث عن الاضراب حتى يتبين له ما سيصدر عن مجلس الوزراء في ساعة متأخرة من المساء.

في هذا الوقت ترأس ميقاتي الذي يظن البعض ان للتحركات المطلبية علاقة بالضغط عليه من قبل حلفائه في الاكثرية في موضوع تمويل المحكمة الدولية، ترأس اجتماعا للجنة الوزارية المكلفة بدراسة مرتبات اساتذة الجامعة اللبنانية.

الرئيس ميشال سليمان خلال اجتماعه مع رئيس الاتحاد العمالي غسان غصن وعدد من أعضاء الهيئة (محمود الطويل)

ميقاتي قال ان همنا الآن تفعيل الادارة اللبنانية ومعالجة المشكلات الخطيرة التي تواجهها والعمل على نقلها من ادارة تقليدية الى ادارة الكترونية.

وجاء كلام ميقاتي هذا خلال رعايته ورشة عمل حول تطهير الادارة نظمتها وزارة التنمية الادارية.

وقال وزير التنمية محمد فنيش ان الوصول الى كل ذلك يتطلب تطوير النظام السياسي ولو من مدخل اقرار قانون للانتخابات يتيح صحة التمثيل، ويعيد بناء التحالفات السياسية بعيدا عن العصبيات المذهبية والطائفية.

وكان وزير العمل شربل نحاس، يرفض اعتبار الدولة وسيطا بين العمال وارباب العمل ولا هي شيخ صلح، بل الواجب ان تكون للدولة سياسة اقتصادية، ومهمتنا تصحيح الوضع الاقتصادي، الدولة سلطة تستطيع فرض الضرائب وهي ليست دكانا يتوقف مدخوله على مبيعاته.

كما التقت الهيئات الاقتصادية بالرئيس نبيه بري وقال رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، انه كرر موقف التجار امام لجنة مؤشر الأسعار وخلاصته ان الهيئات الاقتصادية مستعدة لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية كاملة، من خلال تعويض ما جرى تآكله من الحد الادنى للأجر بالتضخم من عام 2008 حتى الآن، مقترحين زيادة 19٪ لتصحيح الاجور، ولا ندري من اين جاء الاتحاد العمالي العام بارقامه، اما بالنسبة للقطاع العام فالمطلوب ان ندرك أن كل 1٪ زيادة يزيد العبء على الدولة بـ 60 مليار ليرة.

وقيل لشماس ان وزير العمل شربل نحاس وصف الزيادة المقترحة من ارباب العمل وهي 80 ألف ليرة، بالمزحة الثقيلة في حين ان ايجار المنزل المتواضع يبلغ اضعاف ما يتقاضاه العامل اللبناني، فاجاب ان مقاربة الوزير شمولية، فصحيح ان القدرة المعيشية صعبة في لبنان انما دور الدولة هو الاحساس من خلال تفعيل الضمان الاجتماعي.

وتبنى خدمة النقل العام وتعزيز المدرسة الرسمية قبل ان تطلب من ارباب العمل تسجيل قفزات نوعية.

ومساء عقد لقاء بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي في مجلس النواب انتهى الى التفاهم الذي افضى الى تأجيل الاضراب العام اليوم.

في غضون ذلك استمرت تداعيات الوضع الاقليمي السوري والمصري خصوصا محط الاهتمام اللبناني ولم يبتعد موضوع تمويل المحكمة الدولية عن هذا الأمر.

وأكد محمد شطح مستشار الرئيس سعد الحريري ان الالتزام بالمحكمة والتعاون معها اشمل وأوسع من التمويل، اذ يمكن ايجاد مصادر اخرى لهذا التمويل.

بدوره نائب عكار هادي حبيش رأى ان رفض العماد ميشال عون لتمويل المحكمة، يعبر عن موقف حزب الله واصفا عدم السير في التمويل بالغباء السياسي.

لكن النائب جان اوغاسبيان، تناول موقف الرئيس ميقاتي من عملية التمويل ناسبا اليه تعويم جميع اللبنانيين بالوعود بشأن التزامه بالقرارات الدولية لاسيما تمويل المحكمة، لكنه لم يقدم على اي خطوة عملية في هذا الاطار. واشار في حديث لاذاعة «لبنان الحر» الى ان البعض في «8 آذار» يأخذنا الى فخ كبير عبر طلب تحويل موضوع المحكمة الى مجلس النواب وقال ان هذا امر مرفوض كليا، لانه فخ كبير، يهدف الى اعادة النظر في القرارات الدولية. ودعا اوغاسبيان رئيس الحكومة الى اضافة بند سلفة خزينة على جدول اعمال او جلسة لمجلس الوزراء من اجل تمويل المحكمة.

من جهة اخرى نفى اوغاسبيان تدخل تيار المستقبل في الاحداث الجارية في سورية، بيد ان النائب بطرس حرب اكد من جهته ان المحكمة مستمرة سواء شاركت الحكومة بتمويلها او لم تشارك. وقال ان جنبلاط ونوابه عادوا بنفس 14 اذار، كما ان صوته داخل الحكومة بات قريبا لصوتنا، وفي بعض الاحيان لدينا الشعور بأن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووليد جنبلاط يعبران عن اراء 14 آذار داخل الحكومة.

وبالعودة الى موضوع سورية افاد مراسلون من شمال لبنان بأن قذيفتين اطلقتا من داخل الاراضي السورية سقطتا في خراج بلدة «حنيدر» في عكار. واصيب منزل خالد الاسعد برصاص من سلاح متوسط اطلق ايضا من داخل الاراضي السورية.

لكن رئيس المجلس النيابي نبيه بري رأى ان الهمروجة الحاصلة حول الخروقات الامنية بين لبنان وسورية غير مبررة لافتا الى وجود تداخل جغرافي على الحدود اللبنانية ـ السورية، وبالتالي لا يمكن الجزم بأن الجيش السوري قد تجاوزها ام لا، في معرض مطاردته مهربي السلاح.

● بيروت ـ عمر حبنجر

ريفي في اجتماع لجنة حقوق الإنسان: العيسمي وآل جاسم خطفوا بسيارة السفارة السورية

بيروت: كشف اللواء أشرف ريفي المدير العام لقوى الأمن الداخلي أمام لجنة حقوق الانسان النيابية، ان ملفا متكاملا أرسل الى القضاء العسكري حول خطف السوريين الأربعة من آل جاسم، وفيه ان هؤلاء خطفوا بسيارات تابعة للسفارة السورية في لبنان، وبواسطة عناصر أمنية لبنانية مكلفة حماية السفارة. وقال ريفي الذي مثل وزير الداخلية مروان شربل في اجتماع اللجنة ان قوى الأمن الداخلي عاقبت عناصرها مسلكيا، وبقيت العقوبة الجنائية رهن قرار المحكمة العسكرية. واعترض بعض نواب حزب الله على كلام ريفي واعتبروه كلاما سياسيا، فرد عليهم بالقول انه يتكلم من موقع المسؤولية، وليس من موقع رئيس جمعية خيرية.

وعن خطف نائب الرئيس السوري الاسبق شبلي العيسمي من عالية أوائل الصيف الماضي، قال اللواء ريفي ان عملية خطف العيسمي تمت بذات الطريقة التي خطف بها آل جاسم.

وفي موضوع خطف جوزف صادر الموظف في طيران الشرق الاوسط، قال ريفي ان أحد المخبرين لدى قوى الأمن الداخلي أفاد بعد حصول عملية الخطف بأن الخاطفين توجهوا بالباص الذي خطفوه الى الضاحية الجنوبية. وهنا اعترض نواب حزب الله وقالوا ان الضاحية مفتوحة للجميع، فحصلت مشادة بينهم وبين النائب الكتائبي سامي الجميل الذي ذكر نواب الحزب بعدم استطاعة القوى الأمنية التحقيق بالانفجار الاخير الذي حصل في الضاحية الا بعد 18 ساعة.

إسرائيل لا تحاربها جماعات بل الجيش

الكاردينال صفير: المسيحيون في لبنان لا يحتاجون إلى حماية أحد

بيروت: جدد البطريرك الكاردينال نصرالله بطرس صفير تأكيد مواقفه من السلاح غير الشرعي في البلاد، مشددا على انه لم يندم على ما اتخذه من مواقف في هذا الاطار، وقال «يجب ان يقتنع اللبنانيون جميعا ان السلاح يجب ان يكون في يد الدولة التي هي الوحيدة المخوّلة الدفاع عن مواطنيها»، موضحا انه لايزال عند مواقفه وإسرائيل لا تحاربها جماعات وإنما الجيش اللبناني.

وتابع البطريرك «الواجب اقتضى علينا الا نزور سورية ونحن كنا نرى ان زيارة دمشق ستستدعي علينا السير في المسار السوري ونحن لا نريد الا المضي في الخيار اللبناني»، مشيرا الى ان قضية زيارة البطريرك الراعي الى سورية أمر متعلق به وبما يراه مناسبا.

وأضاف «نحن زرنا بعض الأماكن في الجنوب ولكننا لم نزر الشريط الحدودي، وسبب عدم زيارتنا هو لأن الظروف كانت تقضي بما قمنا به»، مشددا على ان المسيحيين في لبنان لا يحتاجون الى حماية أحد.

البطريرك وفي حديث الى قناة «أخبار المستقبل» أشار الى ان القاعدة تقول ان لكل بلد جيشا يجب ان يدافع عنه ويحمي الشرعية ويصد العدو اذا ما كان يريد الهجوم على هذا البلد، مؤكدا ان مقولة «لو كان تعاون مع الوجود السوري في لبنان لكان أتى بثمار على المسيحيين بدل الاضطهاد والتنكيل» هي افتراض. وأضاف «لا يمكننا ان نبني أمورنا على افتراضات ولا يمكننا ان نغيّر التاريخ»، جازما بأنه يظن ان «ثورة الأرز» انتهت لأنه يجب ان يكون هناك تجديد في التفكير.

ولفت البطريرك الى انه مازال يؤمن بالعدالة الدولية، مشيرا الى ان العدالة لا يمكن ان تقوم الا بأثمان وأكلاف مادية يجب على الدولة التي طلبت انشاء هذه المحكمة تمويلها. وأضاف «من دون عدالة لا استقرار في لبنان ومقولة «حزب الله» في ان المحكمة مؤامرة عليه شأنه هو».

وأكد صفير ان المسيحيين موجودون في هذه المنطقة من العالم وفي لبنان منذ نشأة المسيحية وعليهم ان يكافحوا من أجل البقاء فيها لأن وجودهم ضروري، مشيرا الى ان حمايتهم تفرض عليهم ان يجمعوا صفوفهم ولا يكونوا مختلفين فيما بينهم، وعليهم توحيد صفوفهم لكي يستطيعوا البقاء حيث هم، وأضاف «حاولنا جمع المسيحيين عندما كنا في السدة البطريركية الا ان القسمة فيما بينهم حالت دون ذلك، ونتمنى للبطريرك الماروني بشارة الراعي النجاح في جمعهم فالسلطة أصبحت في يده الآن وليس في يدنا»، معتبرا ان هذه القسمة تنذر بزوالهم.

وتابع البطريرك: «المسيحيون في مصر وفي أغلبية بلدان المنطقة أقلية وعليهم ان يخافوا ان لم يكن هناك من دولة تضبط الأمور»، مشيرا الى انه اذا ما وقعت ثورات واعتبر بعضهم ان المسيحيين دخلاء فحاول هذا البعض القضاء عليهم فهذا شر مستطير، وأضاف «ان كان المسيحيون يدعمون فريقا في هذه الثورات فعليهم تحمل ضغط الفريق الآخر وإذا كانوا فريقين منقسمين فعليهم لم شملهم لأنهم لا يتحملون القسمة وربما إذا بقوا على الحياد فهذا خير لهم»، مشددا على ان اطار الثورات في العالم العربي مخالف لما كانت عليه الثورة الفرنسية.

وردا على سؤال عن المعلومات التي تقول انه لا يشارك كثيرا في النقاشات في اجتماع المطارنة الموارنة الشهري، أجاب صفير «عندما يقتضي الأمر ان نقول رأينا في الاجتماعات الشهرية للمطارنة نقوله ولكن في كثرة الكلام عثرات».

أما عن تفسيره لعبارة «الأيام البائسة» فقال صفير «الأيام البائسة تشرح نفسها بنفسها اذ انها ليست الأيام التي كنا نتمناها، وكل الناس يعرفون لماذا»، مشيرا الى ان الوضع اللبناني غير سليم الا انه يبقى أسلم من الوضع في الدول المجاورة.

الفتنة الطائفية في مصر على أجندة لقاء «سيدة الجبل»

وفق معلومات «الأنباء»، فإن اللجنة التحضيرية للقاء المسيحي الذي سينعقد في 23 الجاري قد ادرجت على جدول اعماله احداث العنف الطائفي في مصر وارتداداته والتي اندلعت على خلفية احراق كنيسة في قرية بأسوان.

في هذا السياق، ابدت شخصية مسيحية من 14 آذار خشيتها من وجود طوابير خامسة اقليمية تعمل على استغلال وتسعير هذا العنف بهدف تفكيك المجتمع والاساءة الى روح الثورة المصرية.

ولاحظت هذه الشخصية ان رد الفعل الغاضب للاقباط حيال احراق كنيسة لم يكن يحصل في زمن ما قبل الثورة المصرية، وبالتالي هذه الثورة اعطت الاقباط الثقة بالنفس والحق في الوجود السياسي والتعبير ورفع رزمة من المطالب المشروعة، وقالت انه اذا كان غضب الاقباط خرج عن سياقه الاحتجاجي التعبيري الى حد استخدام القوة، فإن الجيش اخطأ وتسرع في رد فعله غير المبرر، حيث كان باستطاعته استيعاب التظاهرات لا مواجهتها بهذا الاسلوب العنفي.

كما لفتت هذه الشخصية الى أن ثمة سوء تدبير من قبل القيادة المصرية، وهذا ما يجب معالجته منعا لتكراره، لأنه خلاف ذلك يعني تقويض الثورة المصرية وافساح المجال امام ايران ومشتقاتها لاستغلال مكامن الضعف في القاهرة لابقاء مصر اسيرة اوضاعها الداخلية، اذ لا يخفى على احد ان ايران اتخذت قرارا بتفجير احداث متنقلة في المنطقة لابعاد النظر عن ازمة النظام السوري.

● بيروت ـ محمد حرفوش

تحليل إخباري

هل يلجأ ميقاتي إلى «ورقة الاستقالة» ثانية؟!

نجح الرئيس نجيب ميقاتي في تمرير اختبار ديبلوماسي وسياسي دقيق خضعت له حكومته عندما طرح للتصويت في مجلس الأمن قبل أيام من قرار دولي ضد سورية واتخذ لبنان الذي يمثل المجموعة العربية في المجلس موقف الامتناع عن التصويت ونأى بنفسه مجددا عن المواجهة المفتوحة بين المجتمع الدولي وسورية، ولقي موقف لبنان الاستحسان والتفهم لدى الولايات المتحدة وفرنسا، لأن هذا أقصى وأفضل ما يمكن للبنان أن يفعله في ظل أوضاعه الخاصة والهشة التي لا تحتمل في حال صوّت مع القرار انهيارا للاستقرار الداخلي ولا أزمة ومواجهة مع دمشق، كما أنها لا تحتمل في حال صوت ضد القرار مشكلة ومواجهة مع المجتمع الدولي.

ولكن الرئيس ميقاتي لم يمرر هذا الموقف بسهولة واضطر لممارسة تدخل مباشر وإعطاء تعليمات لمندوب لبنان في الأمم المتحدة السفير نواف سلام «تكسر» تعليمات تلقاها من وزارة الخارجية بالتصويت ضد قرار مجلس الأمن، كما اضطر الى إجراء اتصالات مع مسؤولين سوريين لتوضيح وتدعيم موقفه ولقي آذانا صاغية أو أن موقف لبنان لم يكن موضع اكتراث عند دمشق المأخوذة بالڤيتو الروسي ـ الصيني، والأهم أن ميقاتي اضطر لاستخدام ورقة التهديد بالاستقالة لتغليب رأيه على رأي آخر داخل الفريق الحكومي كان يرى وجوب أن يصوت لبنان أسوة بروسيا والصين ضد قرار مجلس الأمن، وكان لميقاتي في النهاية ما أراد وقدم نموذجا إضافيا لسياسته وقراراته التي يراعي في اتخاذها عاملين أساسيين: الوحدة الوطنية بمعنى أن يأخذ في الاعتبار الموقف اللبناني العام، حكومة ومعارضة، في المسائل الأساسية والحساسة، والمجتمع الدولي بمعنى أن يتفادى أخطاء ودعسات ناقصة تؤدي بالحكومة الى مشكلة ومواجهة مع المجتمع الدولي.

ونجح الرئيس ميقاتي حتى الآن في مخاطبة المجتمع الدولي وفي الاستحواذ على ثقته وتقديره، خصوصا بعد هذا الاختبار العملي في مجلس الأمن الذي أثبت من خلاله أن حكومته ليست حكومة حزب الله وليست واقعة تحت سيطرته، وأن قرارات وسياسات الحكومة مرتبطة بمصالح لبنان وعلاقاته والتزاماته الدولية، ولكن الاختبار الأهم يبقى في مجال المحكمة الدولية وتمويلها وتسديد لبنان حصته المستحقة فيها. وهنا يواجه ميقاتي موقفا متشددا من جانب حزب الله الذي لا يمكنه أن يحيد عن مسار حدده لنفسه ولموقفه في موضوع المحكمة. وبالتالي فإن الأمر (تمويل المحكمة) يصعب أن يخضع لمساومة إلا إذا حصلت وفق شروط مشددة يعطي فيها حزب الله في «تفصيل» (التمويل) مقابل أن يأخذ في الأساس إعادة النظر في وضعها الدستوري وقواعد عملها.

وفي المقابل، فإن الرئيس ميقاتي ماض في موقفه من تمويل المحكمة حتى النهاية، ولا يمكنه أن يتراجع لسببين: لأنه ملتزم بوعود وتعهدات قطعها للمجتمع الدولي ولا يريد أن ينكث بها ولا أن يدخل في مواجهة مكلفة وخاسرة معه، ولأنه يراعي موقف شريحة لبنانية واسعة مؤيدة للمحكمة الدولية، لاسيما موقف الطائفة السنية التي تعتبر المحكمة خطا أحمر، وبعدما قطع شوطا متقدما في بناء علاقة جيدة ومحترمة مع المجتمع الدولي، وفي احتواء الغضب السني وتحويله الى «رضا وقبول»، وفي ملء الفراغ الناجم عن خروج الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة وعن وجوده الدائم في الخارج، فإن ميقاتي ليس في وارد التفريط في مكتسباته والسقوط في امتحان المحكمة الدولية حتى لو اضطره ذلك الى اللجوء مرة ثانية الى التهديد بالاستقالة للضغط في اتجاه إقرار مبدأ التمويل أولا والبحث عن صيغة ما كمخرج قانوني سياسي ثانيا، ويبدو أن ميقاتي يتسلح بورقة الاستقالة ويلوح بها كلما دعت «حاجة ماسة» ووصل الى مأزق وطريق مسدود، متكئا في ذلك على وضع سياسي وتوازن حكومي يخدمانه ويجعلان الكلمة النهائية له، وحيث يمكن التقدير هنا أن ميقاتي ينطلق من حساباته من ثلاثة أمور ونقاط هي: انه حاجة وضرورة لحلفائه الذين لا مصلحة لأي منهم في انفراط عقد الحكومة التي لابديل لها إلا الفراغ أو العودة الى الوراء، الى حكومات الحريري، وأن سورية المنهمكة في أزمتها الداخلية والمتراجع تأثيرها ودورها الإقليمي لا يمكنها أن تكون في لبنان حاليا في وضع أفضل، وهي حققت مع الحكومة القائمة أفضل وأقصى ما يمكن أن تبلغه في ظل المعادلة الراهنة، لا بل لسورية مصلحة حيوية في أن يظل لبنان متنفسا ورئة لها في ظل وضع دولي يحاصرها بالعقوبات ووضع عربي يقاطعها ويعزلها.

وفي الداخل، فإن ميقاتي يستند الى توازن سياسي دقيق في الحكومة، حيث أثبتت التجربة أنه على موجة سياسية واحدة مع الرئيس ميشال سليمان والنائب وليد جنبلاط، وأنه يقيم علاقة تعاون وتنسيق مع الرئيس نبيه بري الذي يساعده كثيرا في دور «ضبط إيقاع الخلافات وتدوير الزوايا وابتداع حلول سحرية»، ومجمل هذه الأوضاع والتوازنات في الخارج والداخل أفادت ميقاتي في تأكيد نهجه الوسطي وفي أن يمشي بين النقاط والألغام، ويمارس دوره وصلاحياته على أكمل وجه.

أثبت الرئيس ميقاتي حتى الآن أنه يتقن فن العمل السياسي بكل ما يتطلبه من مهارات ومناورات ونفس طويل وقدرة على الاحتواء والالتفاف وامتصاص الصدمات، ولكن ميقاتي يبدي ثقة مفرطة بنفسه ووضعه وربما يقع في خطأ الاعتقاد بأنه لا يمكن الاستغناء عنه وفي خطأ اللجوء مرة ثانية الى لعب ورقة الاستقالة، لأن النتيجة في المرة المقبلة يمكن أن تكون عكسية وينتهي اختبار القوة (الكباش الحكومي) بين ميقاتي وحزب الله الى استقالة فعلية والى حكومة تصريف أعمال والى أزمة سياسية ووطنية كبيرة تتطلب حلولا غير عادية.

ما يدفع الى هذا الاستنتاج، مؤشرات أولية تدل على أن حزب الله بدأ يضيق ذرعا بسياسة ميقاتي وأسلوبه، وأن الحزب رغم تفهمه لظروف ميقاتي والضغوط التي يواجهها ولأهمية حكومته واستمرارها، بدأ يكتشف ويقتنع بأن حكومة ميقاتي ليست حكومته بقدر ما هي امتداد لحكومة الحريري، وأن ميقاتي تجاوز الهامش المعطى له، وأن مسايرة ميقاتي في تكتيكاته السياسية بدأت تمس بالاستراتيجية السياسية للحزب، ولذلك، وحسب خلاصات حزب الله، فإن الوضع الحكومي لا يمكن أن يستقيم إلا بعد «صدمة» ترسي قواعد جديدة للعبة الحكومية، وأن العلاقة مع ميقاتي لا يمكن أن تظل أسيرة الضغوط والتهديد بالاستقالة والانسحاب من «اللعبة»، وما صح في خطة الكهرباء مع العماد عون وفي التصويت على قرار مجلس الأمن لا يمكن أن يصح ويعتمد مقياسا في التعاطي مع موضوع التعيينات وفي موضوع المحكمة الدولية خصوصا.

هذا لا يعني أن الحكومة يتهددها خطر وشيك وأنها آيلة إلى السقوط في القريب العاجل أو في مدى منظور، ولكن هذا يعني بالتأكيد أنها ليست حكومة طويلة العمر، وليست حكومة الإشراف على انتخابات 2013.

أخبار وأسرار

● **عقوبات غربية على لبنان:** توقفت أوساط في الحكومة اللبنانية باهتمام شديد حيال ما نقله ديبلوماسيون غربيون من معلومات الى مسؤولين لبنانيين تؤكد احتمال أن يتعرض لبنان لعقوبات تتعلق بأنظمته المالية والمصرفية في حال تمنعت الحكومة عن الالتزام بالقرارات الدولية ومن بينها بصورة خاصة موضوع المحكمة الدولية وتمويلها.

● **السينما والسياسة.. وجنبلاط:** ربطت أوساط سياسية مراقبة بين الاشارات الانتقادية الصادرة عن النائب وليد جنبلاط في اتجاه ايران، وبين مشاريع صحية واجتماعية تنفذها الجمهورية الاسلامية الايرانية في مناطق درزية (الشوف وحاصبيا وراشيا) وبالتنسيق مع خصوم جنبلاط السياسيين (وهاب وارسلان والداود).

جنبلاط في موقفه الأسبوعي عبر جريدة «الأنباء» غمز من قناة إيران، منطلقا من منح جائزة نوبل للسلام لليمنية توكل كرمان، ليتذكر منح هذه الجائزة سابقا «للمحامية والمناضلة شيرين عبادي التي دافعت عن العديد من المعارضين السياسيين، وكتبت مسودة قانون ضد العنف الجسدي، وقامت بالعديد من التحركات الأخرى التي تصب في خانة تحسين واقع حقوق الإنسان»، ليدخل من ذلك أيضا، مستعينا بعبارة «إذا كان الشيء بالشيء يذكر»، ليسأل عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء منع فيلم «الأحمر والأبيض والأخضر» للإيراني نادر داودي، مستغربا كيف ان إيران «تتدخل لمنع عرض هذا الفيلم (في مهرجان بيروت الدولي للسينما)، أم ان السفير الإيراني في بيروت قد استنسب القيام بذلك من دون علم الادارة المركزية؟».

● **المستقبل يراجع أزماته:** بدأ مسؤولون في تيار المستقبل تكثيف الاجتماعات واللقاءات الدورية للبحث في جميع المشاكل والأزمات المالية التي تعصف بالتيار ومتابعة أحوال المنسقيات في المناطق والمدن. ويجري ناشطون في التيار دراسات دقيقة ومعمقة لأوضاع بعض مراكز التيار وما اعترضها من مشاكل وخلافات.

● **خلط أوراق في طرابلس:** يتردد في طرابلس أن عملية إعادة خلط واسعة لأوراق التحالفات الانتخابية والخارطة السياسية ستشهدها عاصمة الشمال في الانتخابات النيابية المقبلة، وسيكون من معالمها خوض تيار المستقبل الانتخابات بالتحالف مع الجماعة الاسلامية في المدينة وبلائحة تتشكل نواتها من النائب سمير الجسر، النائب السابق مصباح الأحدب، الوزيرة السابقة ريا الحسن ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي (في العام 2013 يحال الى التقاعد).

● **معادلة ثقيلة الوطأة:** نقلت «الأخبار» عن مصادر أميركية وصفها لعلاقة العماد ميشال عون بحزب الله بالمعادلة الثقيلة الوطأة: حليف قوي، ولكن مطالبه كثيرة ولا تتوقف، إلا أن الحزب يبدو ـ حسب هذه المصادر ـ مهموما بعاملين يمثلان مصدر قلقه حيال علاقته بهذا الحليف: أولهما، اعتقاده بتراجع لافت لشعبية عون في المناطق المسيحية التي حصل فيها على أوسع تمثيل سياسي، وذلك من جراء دعمه الأعمى لحزب الله وسورية، وثانيهما، مرحلة ما بعد رئيس تكتل التغيير والإصلاح بعدما لفت المهتمون بالشأن اللبناني في الخارجية الأميركية إلى أن الرجل أدخل المستشفى مرتين على التوالي في أقل من شهرين.

● **الإعلامي علي حمادة تلقى تهديدا بالقتل:** تلقى الإعلامي علي حمادة رسالة على موقعه الالكتروني مساء الأربعاء الماضي تبلغه ان كاتبها كان عليه اغتياله أثناء خروجه من مبنى تلفزيون المستقبل في تلك الليلة، لكنه اي المرسل تلقى اتصالا هاتفيا ضيّع عليه الفرصة. وأبلغ حمادة الذي يقدم برنامجا سياسيا على تلفزيون المستقبل ويكتب مقالة يومية في «النهار» قوى الأمن والأمانة العامة لـ 14 آذار، موضحا انها ليست المرة الأولى التي يتلقى فيها تهديدات بالقتل. وعلي حمادة هو شقيق النائب مروان حمادة الذي كان أول من تعرض لمحاولة الاغتيال في مسلسل التفجيرات التي شهدها لبنان قبل ست سنوات.